عبد الرحمن الحاج إبراهيم*

مشروع الإصلاح الوطنيّ السوريّ: سؤال الاختلاف

نتيجة التركيبة الحالة والأصوليّة للفكر السياسيّ العربيّ ومشروعاته الدولتيّة، أصبحت «الدولة» الوطنيّة دولةً من النمط التوتاليتاريّ، تشخصنتْ في عدد محدود من النخب السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة، فتأمّم المجتمعُ السياسيّ تلقائيّاً. وأسْهم المثقفُ العربيّ في الوصول إلى هذه النهاية، في الوقت الذي فشل أن يَنْجز فيه مشروعًا نظريًا ناضجًا للدولة الديموقراطيّة. فقد كان حبيسًا لخطاب إيديولوجيّ راديكاليّ قدّم «المشروعيةَ الثوريّة» على أنقاض مفهوم الديموقراطيّة. وعندما تمت مأسسةُ الإيديولوجيّات الثوريّة، تحوّلت الدولةُ الوطنيّة إلى «نفوذات» هرميّة تقاسمَتْ قطاعاتها.

هذا هو ملخّص التجربة التاريخيّة لكثير من الدول العربيّة. وبطبيعة الحال لم تكن سوريا بعيدةً عن هذا «الإرث» الصعب الذي تأسّس منذ الخمسينيّات على الأقل، وحاولت الخروجَ منه في بداية السبعينيّات في ما سمّي «الحركةَ التصحيحيّة؛» وهو المشروع الذي لم يَنْجح كاملاً ولكنّه حقّق مكتسبات وطنيّة وقوميّة هامّة في دولة من النوع المركزيّ الشموليّ «قدَرُها» أن لا يأتي التغييرُ فيها إلاّ من أعلى: الرأس مستحكِمٌ فيها، ومن ثم ليس بمقدور الشعب والمعارضة والمثقفين إلاّ الانتظار.

التغيير الذي حصل في سورية، ومناخُ الحرية والحوار السياسيّ النشط الذي حدث فجأةً، يؤكّدان رغبةَ المؤسّسة الرئاسيّة في تثبيت مشروعيّتها بتطوير بناء الدولة الوطنيّة، ويؤكّدان أيضًا أنّهما ليسا من إفرازات ما سمّي بـ «حركة المثقفين» أو المعارضة السياسيّة، وأنّ الإصلاحات بدأت من أعلى؛ وإلاّ فكيف توقّف «ربيعُ دمشق» أو كاد فجأةً؟

ولكنْ إذا كان الأمر ابتدأ من أعلى فذلك يعني أيضًا أنّ ثمة هدفًا مسبقًا من أعلى، يُفْترض أنّ إطلاق المشروع الإصلاحيّ جاء لتحقيقه. فالقول ببدء المشروع من أعلى يقتضي بالضرورة قولاً بحدود «فوقيّة» سلفًا بقيتْ طيلة الوقت الفائت ملتبسةً بتضخم تأويلات نظريّة «الحرس القديم» على أهميّتها.

وبعدما أُعلن ـ رسميّاً ـ أنّ ثمة «حدودًا» انتُهكَتْ، وخطوطًا «حمرًا» تمّ تجاوزُها، بدأت الحملةُ المعروفة التي أفضَتْ إلى انتهاء ما سُمّي «ربيعَ دمشق.» وبدا أنّ على المثقفين والسياسيّين المعارضين البحثَ في ما حدث ولماذا حدث. فقد صحوا فجأةً على اختلافات مع المشروع الإصلاحيّ الرئاسيّ، لكنّهم اتّجهوا للبحث عن «التوافقات» معه! وبينما بدا للبعض أنّ التوافق بين المشروع الإصلاحيّ الرئاسيّ ومطالبِ المثقفين يكاد يصل إلى مرحلة التطابق، وأنّ المشكلة تَنْحصر تقريبًا في الأسلوب الراديكاليّ للمثقفين،»[1] ذهب البعضُ الآخر إلى البحث عن توافقات وطنيّة للاحتماء بها؛ وأعني هنا الوثيقة الجديدة «للهيئة التأسيسيّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ» التي جاءتْ تحت عنوان «توافقات وطنيّة عامّة.» لكنّ المشكلة في هذه الوثيقة أنّها لم تَصْدر حتى ١٨ نيسان ٢٠٠١ (في صحيفة **النهار**)، وذلك يعني أنّها لم تَصْدر حتى اطمأنّت «الهيئة» إلى توقُّف الحملة؛ وبقدرِ ما تبدو وكأنّها تَحْتمي بالمجتمع الوطنيّ، فإنّها في الواقع حاولتْ أن تبدو وكأنّها غيرُ مكترثة بالنظام بالرُّغم من أنّها كانت تَسْتبطنه. والتاريخ المتأخّر لصدورها يؤكّد ذلك. كما أنّها من جهة أخرى تحاول أن تبدو وكأنّها على اتصال «شعبيّ،» في حين أنّها بيسرويّتها وعلمانويّتها معزولةٌ كليّاً عن أيّ صلة بالمجتمع الوطنيّ.

المشروع الرئاسيّ: التغيير في ظلّ الاستمرار

كانت إشكاليةُ تأويل حدود المشروع الرئاسيّ حاضرةً بقوّة في مُجْريات الأحداث التي نُسبتْ إلى «ربيع دمشق،» بل منذ إطلاق

---

* ـ كاتب وباحث سوريّ.

١ ـ محمد جمال باروت، «برنامج الإصلاح الرئاسيّ في سورية...،» مجلة الآداب، العدد ٣/٤، ٢٠٠١.

مشروع الإصلاح وما عُرِفَ بـ «حملة الفساد» في الفترة التي سبقتْ تولّي الدكتور بشّار الأسد منصبَ الرئاسة.

كان الدكتور بشّار الأسد مُقِرّاً منذ البداية بمفهوم «الحرس القديم،» الذي يعرِّفه بأنّه تعبير عن «أشخاص من جيل معيّن وصلوا إلى مكاسب معيّنة ماديّة أو سلطويّة، ولا يريدون لأحد أن يقترب منها.»[1] وأيّاً ما قيل عن مفهوم «الحرس القديم،» وتحديدِ مضمونه في ما يخصّ النظام الراهن، فإنّ تعريف الرئيس هو الأكثر مصداقيةً ومعقوليّة، ولاسيّما أنّه يَصْدر عن موقع المطّلع في الدولة. لكنْ يجب ألاّ تَحْجبنا نظريةُ الحرس القديم هذه عن المبرِّرات الموضوعيّة الأخرى التي فَرَضَتْ نفسها، كالركود الاقتصاديّ، والتطوُّرات الحاصلة في العالم وفي المنطقة، وغيرِ ذلك ممّا يُسْهم بشكلٍ أو بآخر في دفع مشروع إصلاحيّ وطنيّ إلى الانطلاق بقوّة.

ويبدو أنّ مركز المشروع الإصلاحي الرئاسيّ هو الإصلاح الاقتصاديّ، وأمّا الإصلاحات الأخرى (وخصوصًا السياسيّة) فتابعةٌ ومتولِّدةٌ عنه. وهذا ما يُفْهم من حديث الرئيس الأخير لصحيفة **إلْپايس** الإسبانيّة حيث يقول: «الاهتمام الآن للمواطن وللشريحة الأوسع في سوريا هو الموضوع المعيشي والاقتصاديّ. هذا هو أهمّ شيء يجب أن نركّز عليه الآن في سوريا. هناك محاور كثيرة يجب أن تتحقّق لكي نصل إلى دفع الاقتصاد السوريّ إلى الأمام، جزءٌ منها يتعلّق بالتشريعات، وجزء منها يتعلّق بالتأهيل في مجالات مختلفة، وهناك محاور أخرى مكمِّلة.»[2] وهذا يبرِّر الانفتاحَ المبكّر على الحوار الاقتصاديّ في ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة، التي تابع الدكتور بشّار (وقتَها) حواراتها باهتمام، وحَضَرَ جلساتها. وكل ذلك يعني اهتراءَ النموذج الاشتراكيّ، ولهذا جاءت بعضُ المراسيم الجديدة للقوانين الاقتصاديّة الرئيسيّة بمنزعٍ ليبراليّ (لا يتّفق مع اتجاه الدستور الاشتراكيّ). ورغم ذلك فالخيار الليبراليّ غير مطروح، ومن ثمّ يجري البحث عن «مشروع» مازال غير ناجز لأنّ مشروعًا من هذا النوع لا يُمْكن التقليدُ فيه، وإنْ كانت التوقُّعات تتّجه الآن إلى الاستفادة من التجربة الصينيّة أو التجربة الماليزيّة ودولِ النمور الآسيويّة.

إذًا، ليس هناك برنامجٌ واضح، ولا مشروعٌ ناجز، بل هناك أهدافٌ عامّة وأفكار عامّة تَبْحث في نوعية الخيارات وحسب. وهذا ما يشير إليه الرئيسُ الأسد بوضوح في حواره المذكور بقوله:

«ما طرحتُه في الواقع هو منهج، منهج في التفكير يحتوي على أهداف عامّة ترتبط بمستقبل الوطن. وبالتالي فمنهج التفكير بحاجة لمنهج عمل موازٍ لتحقيق تلك الأهداف. من الممكن لرئيس الجمهورية أن يَطْرح منهجَ تفكير، أمّا منهج العمل فبحاجة إلى تضافر جهود كل المؤسّسات والشرائح(...) تحت غطاء هذا المصطلح [التطوير]، نتناقش كسوريّين كيف نصل إلى الهدف.»

إنّ هذا يستلزم **أولاً** أنّ التغيير لن يكون سريعًا؛ فالمشروع الاقتصاديّ الذي يتوقّف عليه المشروعُ الإصلاحيُّ برمّته غير جاهز أصلاً. ويستلزم **ثانيًا** أنّ التغيير ليس محكومًا بمنطق «النبضات» الذي تحدَّث عنه جمال باروت (مصدر سابق) بل هو محكومٌ بأسلوب «التجريب الحذر،» وأعني المضيّ في الانفتاح بحذر: فلا تُضفَى مشروعيةٌ قانونيّةٌ على أيّ تغيُّرات تتولّد في الواقع، ويُسْمح بالتراجع عنها عندما يبدو الأمرُ مهدِّدًا للنظام العامّ. ومن هنا يتمتَّع «قانونُ الطوارئ» بقيمته العمليّة رغم «تجميده،» ويبقى الإصرارُ عليه بوصفه «ضرورة» ـ بناءً على وجود مبرِّرات مفهومة تتعلّق بالسياسة الخارجيّة وأوضاع المنطقة، كما جاء على لسان المسؤولين ـ أمرًا قابلاً للمناقشة.

---

١ ـ إبراهيم حميدي، «سورية: التصحيح ضمن التصحيح،» مجلة **الوسط**، ٢٠٠١/٦/١٢، ص ١٢.

٢ ـ جريدة **الثورة** السوريّة، حوار خوسيوس سيفريو وانجيلا سپينوزا، ٢ أيار ٢٠٠١.

هذا أيضًا يفسِّر لنا تأكيدَ المسؤولين المستمر على إمكانية الانتكاس. فنحن نكاد نَلْمح في حديث الرئيس لـ **الشرق الأوسط** و**إيلاف** أنّ كل الاحتمالات ممكنة وقابلة للنقاش. بل إنّه يقول في ما يتعلّق بمستقبل المشروع الإصلاحيّ برمّته:

«نحن واقعيُّون جدًا.. وحَذِرون ممّا هو بعد الواقع.. أي المستقبل. فالمستقبل لم يصبح واقعًا بعدُ. الواقع هو الحاضر. ومن الطبيعيّ أن يكون الإنسانُ حذرًا من المستقبل إلى أن يصبح واقعًا. عندها يتعامل مع هذا الواقع بثقة.»[1]

منظور المثقفين السوريِّين: الرهانات السياسيَّة لمفهوم «المجتمع المدنيّ»

يشكّل المثقفون السوريُّون نسيجًا أصوليّاً متنافرًا بالرُّغم من طغيان اللَّون اليساريّ والأحمر عليه. فالإقصاء يمثِّل إحدى أبرز سماته الأصوليَّة، إضافةً إلى المنافسة الحادّة. وذلك أدى إلى تفكُّكهم بنيويّاً وتحوُّلِهم إلى جُزُرٍ (شِلل) وصلت العلاقةُ بينها إلى درجة القطيعة؛ وهو ما كرّس نخبويّتَهم المفْرطة. وقد جَسَّدت «الهيئةُ التأسيسيَّةُ للجان إحياء المجتمع المدنيّ» الأمرَيْن معًا: فهي **أولاً** لم تَسْتطع تقبُّلَ التعدُّديَّة واقعًا، فكانت كلُّها من الطيف اليساريّ. وهي **ثانيًا** استبعدتْ رياض سيف، رغم أنَّه من مؤسِّسي «أصدقاء المجتمع المدنيّ» الذي خرجتْ من عباءته فكرةُ «لجان إحياء المجتمع المدنيّ؛» وقد «برَّر» ذلك ميشيل كيلو في حديث لـ **الشرق الأوسط** بالقول إنّ «رياض سيف ليس مثقفًا.»

ويبدو أنّ المنافسة الحادّة هي التي أدّت إلى تسريب الوثائق: من «وثيقة الألف،» إلى «وثيقة التوافقات» الأولى التي نُسبتْ إلى كيلو (الذي انسحب من هيئة اللجان لجلب الأضواء إليه، ثم عاد إليها بعد أن وجد أنّ الأضواء ماتزال في موقع عضويّة تلك اللجان).

المثقفون إجمالاً داخل سوريا معزولون ومنعزلون تلقائيّاً بشكل كليّ عن مجتمعهم، ومن ثمّ لا يُمْكن أن يشكّلوا ظاهرةً شعبيَّةً بسهولة، خصوصًا ذلك النوع الذي تحوّل إلى الليبراليَّة وبقي محتفظًا بالأرضيَّة والنهج الماركسيَّيْن. وما حدث عمليّاً من ظهور «حركةٍ للمثقفين» يَدين في حجمه كثيرًا للإعلام، أكثرَ منه حقيقةً على أرض الواقع.

المثال الأكثر بؤسًا للمثقفين، والأكثر تمثيليَّةً لليسار، هو من جديد أعضاءُ «الهيئة التأسيسيَّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ.» ففضلاً عمّا ذكرناه فيهم من ذهنيّة الإقصاء ونخبويَّة المنطق، فإنَّ من بينهم د. عبد الرزّاق عيد، وهو استئصاليّ بامتياز. فهو لا يرى ـ مثلاً ـ نموذجًا أفضلَ من نموذج النخبة العسكريَّة التركيَّة التي فَرَضت العلمانيَّةَ بالقوة، ويَعْتبر أنّ إحدى أهمّ سيّئات المشاريع الوطنيَّة والقوميَّة كامنة في شعبويّتها.[2] ومن بينهم أيضًا مثقف آخر يشترك بالبنية الذهنيَّة نفسها؛ ولكنَّه، فوق ذلك، من دعاة التطبيع. فكيف يُمْكن هؤلاء أن يمثِّلوا الديموقراطية والمجتمع المدنيّ؟!

إنّ المثقفين السوريِّين لم يَجْمعهم مشروعٌ ولا وفاقٌ، بل جمعَتْهم «قضيةٌ» تَسْتبطن محنتَهم التي تتلخَّص في نفي الأمّة وإقصاءِ الدولةِ لهم. وهكذا فَهُمْ حين يطالبون بالديموقراطيَّة، فإنَّما يطالبون بها غالبًا لكسر طوق الاحتكار السياسيّ. وعندما يَدْعون إلى الالتفات إلى معاناة الشعب، فإنَّما يَفْعلون ذلك في كثير من الأحيان لإيصال رسالة إلى «الأمّة» ليتمّ استثمارُها فيما بعد لحسابهم هم. صحيح أنّ هذا لا يصفّ كلَّ المثقفين، ولكنَّه يَصْدق على القسم الأكبر منهم. وقد جاءت قضيةُ المجتمع المدنيّ، في ظلّ مجريات التحوُّلات الوطنيَّة الراهنة، فوجد فيها المثقفون جميعًا ـ على اختلاف مقاصدهم ـ «مدخلاً» للحديث العلنيّ في السياسة. وسرعان ما تكشفت الحواراتُ عن «صراع السياسة على أرض الثقافة» على حدّ تعبير بعضهم.

كان الحديثُ عن المجتمع المدنيّ عند البعض حديثًا عن الدولة الديموقراطيَّة الدستوريَّة الحديثة، وحديثًا عن تغيير البنى السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة للدخول في التاريخ بعدما خرجنا منه بالدولة الشموليَّة. وهنا يجري الحديث عن المشروع السياسيّ بوصفه «مَرْكزًا» للتغييرات الإصلاحيَّة الأخرى: فالدولة «بداية قبل كل شيء» حسب تعبير الطيب تيزيني.[3] فالدولة لم تتأسَّس ولم تكتسب بنيتَها بشكل تامّ بعد، والمطلوب راهنًا يتمثّل في تأسيس الدولة الحقيقيَّة القادرة على ابتلاع ما يَدْخل في نطاق «سلطات وأجهزة أمنيَّة...» هنا يبدو جليّاً أنّ ثمّة فارقًا أساسيًا في المشروعَيْن (مشروع الرئاسة ومشروع المثقفين)، ويتمثّل في «مركز

١ ـ حديث الرئيس إلى **الشرق الأوسط**، نقلتْه جريدة **تشرين** السوريَّة، ٨ شباط ٢٠٠١.

٢ ـ عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، **الديموقراطيَّة بين الإسلام والعلمانيَّة** (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩)، ص ٧١، ٧٨، ٩٠.

٣ ـ الطيب تيزيني، «دولة القانون والمؤسَّسات وحرية التعبير بداية قبل كل شيء،» جريدة **الثورة**، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ١٠.

المشروع:» فهو في المشروع الإصلاحيّ «اقتصاديّ» بالدرجة الأولى، ولكنّه عند المثقفين «سياسيّ.»

وأمّا بالنسبة إلى البعض الآخر، فإنّ الحديث عن المجتمع المدنيّ لا يَهْدف إلى إشراكه في عملية التغيير المفترضة. فلا هم على ثقة بالمجتمع الذين يرونه متخلّفًا «لا يولِّد إلاّ الأصوليّات الظلاميّة» (المقصود: الإسلاميّة)؛ ولا المجتمع بطبيعة الحال قادر على الثقة بهم لأنّهم لم يفهموه إلاّ فهمًا استشراقيًا ولم يقدّموا له غيرَ الكوارث والكلام. وطبيعيّ أن تمثّل العلاقة المتأشكلة بين المثقف السوريّ والمجتمع الوطنيّ أساسَ ما يجري من تحوُّلات للمثقف وقضاياه ودوره في القضايا الوطنيّة.

لقد كشف السجالُ حول «المجتمع المدنيّ» أنّه كان دومًا غيرَ مقصودٍ لذاته. فقد غُيِّب في المرّة الأولى عندما اعتُبر مستولَدًا عن الدولة (جريًا مع المفهوم الهيغليّ) ولاحقًا لها (مؤجَّلاً)، لا لمبرِّرات تاريخيّة معرفيّة بقدر ما هو لمبرِّرات نفسيّة إيديولوجيّة تَعْكس اليقينَ بفقد ثقة متبادلة مع المجتمع الوطنيّ. وغُيِّب مرةً أخرى عندما اعتُبر قَبْلَ الدولة، لأنّ المقصود به هو أن يكون وسيلةً لمقاومة التمدُّدات الزائدة للدولة، ليغدو ما سمّاه رضوان زيادة «المجتمعَ المدنيَّ المقاوِم.»[1]

يبقى أنّ المثقف الذي يُفْترض أن يؤدّي دورَه في القرار السياسيّ دون أن يصبح جزءًا من المجتمع السياسيّ على أساس «الحفاظ على مسافة دائمة من الدولة،» وأن يؤدّي دورَه أيضًا في التعبير عن المجتمع كلّه بغضّ النظر عن انتماءاته الطائفيّة والفكريّة الاجتماعيّة، قَفَزَ على المسافة حينًا فكاد أن يُطوى تحت المشروع النازل من أعلى؛ أو حاول أن يشكّل في بعض الأحيان «حزبًا» (كهيئة لجان المجتمع المدنيّ التي صرّح ميشيل كيلو لإذاعة لندن بأنّها مشروعٌ لحزب مستقبليّ) ويقتسمَ السلطةَ بدخوله المجتمعَ السياسيَّ باسم المجتمع المدنيّ.

المعارضة السياسيّة: إشكاليّة الديموقراطيّة

لم تَقُم المعارضة السياسيّة الداخليّة بأيّ دور في الضغط لإطلاق مشروع التطوير/الإصلاح؛ فقد كانت مستنزَفة وأدّى ضعفُها إلى «انتظار التغيير» (على حدّ تعبير جمال باروت). والواقع أنّ هذه المعارضة الموجودة على أرض الواقع تتمثّل بالتجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ ـ الذي يضمّ أحزابًا أُمَّاً للجبهة الوطنيّة التقدُّميّة، أو أحزابًا منشقّة عنها وتتّسم جميعُها بالطابع اليساريّ. وإذا كان يسجّل للحزب مواقفُه الديموقراطيّة، فعلينا ألاّ نبالغ فيها إلى حدّ المراهنة عليه في تغييرات سياسيّة مقبلة. فعدا عن انقسامه على نفسه، فإنّ التحوُّلات الديموقراطيّةَ التي يَطْرحها يجب أن تُفهم في سياق موقعه كمُعارض، أيْ أنّه لم يكن بإمكانه أن يَطْرح في موقعه هذا إلاّ الديموقراطيّة لأنّها النافذةُ الوحيدةُ لكسر الاحتكار السياسيّ وإثبات حقّه في الوجود. هذا فضلاً عن أنّ ذهنيّته اليسرويّة المتشدِّدة لن تَلْبث أن تعود للظهور مرّة أخرى، فيعود دولابُ التاريخ إلى استيلاد المعضلات نفسها أو الدولة ذاتها. لذا، فإنّ في المراهنة عليه شيئًا من المجازفة، وإنْ كان ذلك لا يعني أن نطالبه بالتوقُّف عن الدعوة إلى الديموقراطيّة.

لقد كانت التجربة الليبراليّة الديموقراطيّة في سوريا هشّة، فسرعان ما سقطتْ وأفضتْ إلى انقلابات عسكريّة دَعَمَتْها الأيديولوجيا اليساريّةُ الثوريّةُ، ولم تستطع توليدَ مشروع سياسيّ حقيقيّ إلى الآن. وهنا تَبْرز أهميّة النائب رياض سيف، لا بوصفه قطبًا سياسيًا جديدًا فحسب، بل بوصفه أيضًا رمزًا لتغييرات سياسيّة وذهنيّة جديدة تعود إلى البلاد. ومن ثم فإنّ المراهنة عليه هي مراهنةٌ على تجربة جديدة لا تنفصل عن الشعب؛ فرياض يمثّل تقاطعًا بين السياسة والثقافة جديدًا كلَّ الجدّة. كما أنّ المراهنة عليه في التغييرات السياسيّة المحتملة مراهنةٌ تتمتّع بالمصداقيّة، خصوصًا وأنّ مشروعه لا يتّكئ على إيديولوجيا، بل هو مشروعٌ سياسيّ اقتصاديّ بالمعنى الصَّرف، متصالحٌ مع ثقافة المجتمع بتعدُّديّتها. وبالطبع لا يُمْكن النظرُ إلى سيف على أنّه مجرّد شخص مفرد؛ فهو قد بات يتمتّع برمزيّة الانفتاح «السياسيّ ـ الاقتصاديّ،» وما في ذلك من أهميّة في الداخل والخارج.

أسئلة المستقبل: مسيرة الوفاق/الاختلاف

المشروع السياسيّ الذي يُطْلقه سيف يتقاطع نظريّاً، بشكل إجماليّ، مع المثقفين. وبالرُّغم من التحفُّظات (المحقّة وغير المحقّة) تجاه مشروعه الحزبيّ «حركة السلم الاجتماعيّ،» فإنّ ما أسماه باروت «الهديةَ المسمومة»[2] يجب أن يُفْهم من خلال سياق المبادئ

١ ـ رضوان جودت زيادة، «المثقفون السوريّون ورهانات المجتمع المدنيّ،» الآداب، عدد ٣/٤، ٢٠٠١.

٢ ـ الآداب، ٣/٤، ٢٠٠١، ص ٨٤.

الأوليّة التي قدّمها لمشروعه السياسيّ، وهو سياق يَنْفي كلّ التأويلات السيِّئة التي جُرَّتْ على طرحه بخصوص «ثقافة الأقليّات.» ويبدو أنّ سيف لا يعرف أصلاً المفهوم الاستشراقيّ لـ «المجتمع الفسيفِسائيّ،» ومن الأفضل موضوعيّاً أن نَفْهم أنّه أراد به التعبيرَ عن التسامح الدينيّ والاعتراف بالتعدُّديّة الثقافيّة، ولم يُرِدْ به «تصنيفًا» مقصودًا لغايات تتعلّق بإضرار الوحدة الوطنيّة.

ثمّة توافقات إجماليّة بين مطالب المثقفين عمومًا (وهنا يجب التأكُّد أنّ أعضاء «الهيئة التأسيسيّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ» هم أقليّة صغيرة جدًا في المثقفين السوريِّين)، والمشروع السياسيّ لرياض سيف. وهذه التوافقات، التي تصل إلى حدّ أقرب إلى التطابق، تجعل من الممكن الاهتمامَ بها في توقع تغييرات مهمّة في الحياة السياسيّة تصبّ في المصلحة الوطنيّة، بالموازاة أو التضافر مع مشروع الإصلاح الرئاسيّ.

ولكنّ القول باختلاف المشروعَيْن (مشروع الإصلاح الرئاسيّ ومشروع المثقفين/المعارضة) على النحو الذي بيّناه آنفًا قد يؤدّي بنا إلى سيناريو يمثّل المستقبل الأكثر احتمالاً، أعني ما يقترب ممّا أسماه صموئيل هنتنغتون بـ liberalization without democratization: أي الانفتاح الليبراليّ من دون الديموقراطيّة؛ إذ يجري القيامُ بإجراءات إصلاحيّة سياسيّة من أعلى، محكومةٍ بدرجة عالية من السيطرة، لا استجابةً لضغوط من شرائح المجتمع الوطنيّ أو مجاراةً لاستحقاقات المتغيِّرات العالميّة، وإنّما هي جزء من الهندسة السياسيّة التي يقوم بها النظامُ. وجميع الإجراءات السياسيّة ـ وفق هذا النموذج ـ تَهْدف باستمرار إلى استيعاب الجهود الشعبيّة؛ وهذا ما يُدْخلها على الدوام في خانة الضبط والتحكُّم. وبذلك يبقى مضمونُ الإصلاحات السياسيّة فوقيّاً، حتى لو تمّ إدخالُ قوانين أو تعديلات تشريعيّة جديدة؛ فهي رغم أهميّتها لن تَتْرك أثرًا عميقًا على النظام العامّ للدولة القائم وفق النموذج الهرميّ، أو على الفئات والشرائح الكبيرة من المجتمع. ذلك أنّ الأحزاب الجديدة التي قد تنشأ، أو الصحف الخاصّة إنْ صدرتْ، لن تتمكّن من إحداث الآثار الاجتماعيّة التغييريّة المطلوبة. وهذا جزءٌ من وظيفة هذا النموذج في الانفتاح، إذ يَحْرص على تقطيع كل الأسلاك والقنوات الحديثة الموصولة بين المجتمع السياسيّ الجديد والمجتمع المدنيّ. وهكذا يَظْهر المجتمعُ السياسيّ وكأنّه معلّق في الهواء، وعاجزٌ عن مدّ جذوره في تربة المجتمع، فيَفْقد وظيفتَه التمثيليّةَ أو التغييريّة، بسبب القيود الصارمة المفروضة على الأحزاب السياسيّة والنقابات والجمعيّات ذات الهدف العامّ. وهذا ما يُعْطي الفرصةَ للانفتاح الاقتصاديّ، الذي ستكون له آثارُه المجتمعيّة والثقافيّة الواضحة، ويَمْنع تشكلَ جذورٍ مجتمعيّةٍ للإصلاحات السياسيّة.

بالطبع لا يُمْكن القول إنّ هذا النموذج بكليّته المثاليّة سيطبَّق. فثمّة تعديلات لا بدّ أن تجري عليه؛ ذلك أنّ التشكيلة الثقافيّة للمجتمع (بالمعنى الأنتروبولوجيّ) سوف تَلْعب دورًا رئيسيّاً في نجاح أيّ نموذج أو فشله. وعلى حدّ تعبير رضوان زيادة،[1] فإنّ هذا النموذج الذي يُمْكن وصفُه «بالتحوُّل الديموقراطيّ» لا بالتحوُّل نحو الديموقراطيّة هو الأكثر قبولاً من طرف النظام السياسيّ القائم في سوريا حاليًا؛ فهو يَضْمن له مراجعةَ حساباته، ويَحُول دون اهتزازات عميقة في بنيته.

وفي كل الأحوال مادام ثمّة تقاطع بين المشروعَيْن (المشروع الرئاسيّ، ومشروع المثقفين/المعارضة) فإنّه يبدو من الأجدى لكلا المشروعَيْن استثمارُ هذه التوافقات إلى حدّها الأقصى. فبالنسبة إلى المشروع الرئاسيّ قد يَسْمح له ذلك بضمانٍ عمليّ لمشروعه، وكسبِ المثقفين للإسهام في عمليّة تطوير البلاد وصياغةِ مشروع مقبل يحقّق المصالح الوطنيّة. ويُمكن أن يَفْضي استثمارُ التوافقات هذا إلى صيغةٍ للدولة أقرب ما يُمْكن إلى الديموقراطية التي تَحْضر الآن بقوّة في أذهان المثقفين. ذلك أنّ الديموقراطيّة نتاج لتجربة تاريخيّة يجب المرورُ بها، وهي تتضمّن تحوُّلات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة مديدة؛ ودون ذلك يصبح كلّ شيء محتملاً للانتكاس.

وإذا كان البعض من الحرس القديم (السياسيّ والثقافيّ) يخشى أن يؤدّي الانفتاح إلى انزلاقات «الوعي ما قبل الوطنيّ،» فإنّ التجربة القاسية المعروفة بـ «أزمة الثمانينيّات» أحدثتْ قناعة عميقة لدى الشعب السوريّ بالحوار والمناقشة. وقد قال الرئيس بشّار الأسد إنّ الشعب السوريّ بطبيعته «محبٌّ للحوار والمناقشة» (حوار مع الصحيفة الإسبانيّة).

على أنّ ثمة استحقاقات داخليّة لأيّ عمليّة تغيير من النوع الذي يَطْرحه المشروعُ الرئاسيّ لكي يتحقّق له النجاح. فمطلب المشاركة في المشروع الإصلاحيّ يقتضي إتاحةَ الفرصة

---

١ ـ «المأزق السياسيّ،» محاضرة في «منتدى الحوار الوطنيّ،» دمشق.

للمشاركة العلنيّة، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الإعلام المحليّ. فعَبْر وسائل الإعلام المحليّة التي تَصِلْ بسهولة إلى كل الشعب تتحقّق لهذا الشعب فرصةٌ أكبرُ لإغناء المشروع والإسهام فيه. وهذا الأمر لا يحتمل التأجيل: «فإطلاق حريّة التعبير في إعلام وطنيّ لم يَعُدْ يمثِّل أمرًا جزئيّاً ومطلبًا حزبيّاً أو فئويّاً؛ فتلك الحريّة تُفْصح عن نفسها بصيغة مشاركة الجمهور الواسع في اتّخاذ القرار وفي تطبيقه.. كما في مراقبته وتنفيذه» على حدّ تعبير الطيب تيزيني (في جريدة **الثورة**، ٢٠٠١/١/٢٠).

ولإنعاش «ازدهار سياسيّ» (حسب تعبير الرئيس بشّار الأسد، في حديثه إلى **الشرق الأوسط**) لا بدّ من ولادة قانون يَسْمح بوجود أحزاب جديدة تَحْمل خطابًا يختلف عن ألوان الطيف اليساريّ المتكرّر في أحزاب «الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة،» ويَسْمح في الوقت نفسه بالتعبير عن بقيّة شرائح الشعب. ولا بدّ لهذا الازدهار السياسيّ أن يولِّد أحزابًا سياسيّة تَبْحث برؤى جديدة للواقع وتتفاعل معه على ضوء التجربة التاريخيّة لسورية، ومكتسباتها التاريخيّة والقوميّة، وتَرْدف المشروعَ الإصلاحيّ للبلاد.

وتبقى ضرورة استكمال «الملفّ الأمنيّ،» الذي أَنْجز فيه الرئيس بشار الأسد خطواتٍ ملموسةً بإفراجه عن ٦٠٠ معتقل سياسيّ وتخفيفِ الاحتكاك اليوميّ بالأمن. ويكون ذلك الاستكمال بإطلاق باقي المعتقلين السياسيِّين، وفتح ملفّ المفقودين، ورفع الظلم عن أقاربهم الذين عوقبوا طيلة عقدَيْن أو أكثر على مواقف ذويهم دون مبرّر. وكل هذا سيشكّل تدعيمًا للوحدة الوطنيّة، وترسيخًا شعبيّاً للمشروع الإصلاحيّ نفسه، إذ يَرْفع عُقَدَ الماضي ويتجاوزها لمشاركة وطنيّة كاملة.

وأمّا «مؤسّسات المجتمع المدنيّ» فإنه يُفْترض سنُّ قوانين جديدة تتيح لها الانطلاقَ، بمعزل عن التكبيلات الإداريّة البيروقراطيّة والأمنيّة، ووصائيّةِ الحرس القديم (السياسيّ والثقافيّ). وأعتقد أنّ في مفهوم «المؤسّسات الأهليّة» ما يصبّ في صلب الإصلاح الاقتصاديّ، خصوصًا أنّها تمثِّل جزءًا أصيلاً من ثقافة الشعب وحاجاته وتطلُّعاته؛ وهي مؤسّسات في إحدى حسناتها تَقْطع الطريق على أيّ تمويلات خارجيّة مشبوهة، في الوقت الذي لا تكلِّف فيه الدولة عبئها.

أمّا الأهم بالنسبة إلى المثقفين السوريِّين فهو قبولهم للتعدُّديّة. وما لم يتمّ إنجاز تفكيك لمشكلاتهم، فإنّه يبقى من الصعب أن يحقِّقوا تقدُّمًا في مشروع الدولة الوطنيّة. وطرحُ صيغة من قبيل «ملتقى» أو «تجمُّع» أو «جمعيّة وطنيّة مستقلّة للمثقفين» يصبح أمرًا ضروريّاً: فهو يتيح لهم حماية مشروعهم، ويضعهم أمام تجربة عمليّة في الاختلاف والتعدُّد والديموقراطيّة. وإنّ قبول كافة الفئات والتوجُّهات السياسيّة ـ دون استثناء ـ (قوميّة وليبراليّة وإسلاميّة) للديموقراطيّة قبولاً حقيقيّاً يعني أول خطوة نحو الديموقراطيّة يمكنها أن تَرْشح عن مشاركة في صياغة مشروع دولة ديموقراطيّة حديثة.

حلب

في العدد القادم

- مناقشات الإصلاح السوريّ: أيضًا وأيضًا!
- أصوات من فلسطين الجديدة (٢)
- ملف: الصورة الفوتوغرافيّة العربيّة